

السودان

جولة رابعة من المفاوضات: رئاسة «السيادي» مفتاح الحل

تتخذ جولة المفاوضات الحالية طابعا جديا أكثر من الجولات السابقة، لكونها تتمحور حول «المجلس السيادي» أساس الخلاف. وهي تبتت مسار الحل قائما على المفاوضات الثانية مع قوى «الحرية والتغيير». بعدما اعادت الأخيرة الزخم إلى الشارم بتظاهرات وعصيان مدني

تبدو الجولة الرابعة من المفاوضات الجارية منذ يومين بين المجلس العسكري وقوى «إعلان الحرية والتغيير» أكثر فاعلية من الجولات الثلاث السابقة، لا لرغبة المجلس في تسليم السلطة لحكومة مدنية بائنا فثاني مع التحالف المعارض، أو الضغوط الدولية التي تدعو إلى استئنافها، بل لكونها تأتي في مرحلة استبقها كل من الطرفين باختبار مدى استناد الآخر إلى حاضنة شعبية في الداخل، وسياسية في الخارج، وهو ما بدأ أخيرا في مصلحة قوى «الحرية والتغيير»، عبر المسيرات «الملونة» والتظاهرات، فضلا عن الحراك الإفريقي والأميركي والأوروبي الداعم لثأثانية المفاوضات، بعيدا عن اتجاه المجلس نحو إيجاد حاضنة من قوى تقليدية وحركات مسلحة وقبائل.

وعلى رغم عدم تواصل الطرفين إلى اتفاق حتى مساء أمس، إلا أن مفاوضات التحالف - رفض الكشف عن اسمه - إلى أن أعضاء المجلس ربطوا عودة الخدمة «بوجود توافق سياسي». أما في شأن الإفراج عن المعتقلين السياسيين ذوي الصلة بالاحتجاجات، فلم يفرج «العسكري» عن أي منهم، بمن فيهم مسؤولان في «جنتع المهنيين» اعتقلا أثناء «ملونيته 30 يونيو» الأحد الماضي. وأصدر رئيس المجلس، عبد الفتاح

ينحصر التفاوض حول رئاسة «السيادي» وفق صيغتين تفرقتن تساوي الشوية

الجولة تبدو في الشكل أيضا أكثر جدية، لكونها تتركز على نقطة الخلاف الأبرز: «المجلس السيادي» الذي يمثل رأس الدولة، بناء على مقترح الوساطة الإثيوبية - الإفريقية المشتركة، المقبولة من الطرفين، لكن التفاوض، ينحصر حاليا حول رئاسة المجلس السيادي أكثر من أي شيء آخر، باعتبار أن هناك شبه اتفاق على العضوية بان تكون مناصفة، بحسب ما أعده عضو «الحزب الشيوعي السوداني»، المنضوي في قوى «التحري والتغيير»، فريد إدريس، له الأخبار»، إذ شهدت جلسة أمس مناقشة مقترحات عديدة حول نسب التمثيل، من بينها صيغتا «1+5+5» و«1+7+7»، وكلاهما تفرحان عددا ماثلا من كل طرف، على أن ترجح الرئاسة كفة الميزان من يتولاها، ما يجعلها «نقطة الخلاف الحقيقية» وفق إدريس، الذي أشار إلى أن المجلس «يفترح أن تكون من قبلة لمدة ثلاث سنوات، لكن الحرية والتغيير ترفض ذلك» حتى الآن. وحول ظهور مكونين في التحالف المعارض، بين من يقبل بالمدخول في مفاوضات مباشرة يتمثل بختلاف «نساء السودان»، ومن يرفضها متمثلا بقوى الإجماع الوطني» التي يخضوي داخلها «الحزب الشيوعي»، أكد إدريس أن جميع المكونات الموقعة على «إعلان الحرية والتغيير» وافقت على دخول المفاوضات، وذلك «بعد اجتماع أول من أمس، استمر من الساعة السابعة صباحا وحتى الثانية ظهرا، اتفقت فيه جميع القوى على شروط التفاوض»، التي تشمل إلى جانب شرط الإبقاء على الاتفاقات المبرمة في الجولات الثلاث، التزام المجلس

بإجراء «اتجاهات بناء الثقة» التي قدمها وفد التحالف إلى رئيس الوزراء الإثيوبي في السابع من الشهر الماضي في الخرطوم، في إطار الوساطة التي كان يقودها الأخير. وتتضمن تلك الإجراءات: تحلل المجلس مسؤولية جريمة قس الاعتصام أمام القيادة العامة، وتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم التي ارتكبت منذ انقلاب 11 نيسان/ أبريل، وسحب المظاهر العسكرية من المدن والعاصمة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وحماية الحريات العامة والإعلام، ورفع الحظر عن خدمة الإنترنت المقطوعة منذ شهر. «المجلس العسكري وقّع على ورقة مقدمة من الوساطة الإثيوبية - الإفريقية المشتركة، تضمنت إجراءات بناء الثقة الآتية الذكر»، بحسب ما كشف عضو «الحزب الشيوعي» له الأخبار»، لكن المجلس لا يزال يصّر على قطع خدمة الإنترنت «باعتبارها من المهدمات الأمنية»، إذ أشار أحد مفوضي التحالف - رفض الكشف عن اسمه - إلى أن أعضاء المجلس سياتي «أما في شأن الإفراج عن المعتقلين السياسيين ذوي الصلة بالاحتجاجات، فلم يفرج «العسكري» عن أي منهم، بمن فيهم مسؤولان في «جنتع المهنيين» اعتقلا أثناء «ملونيته 30 يونيو» الأحد الماضي. وأصدر رئيس المجلس، عبد الفتاح

البرهان، قراراً أول من أمس، بإطلاق سراح أكثر من مئتي معتقل من «حركة تحرير السودان» (حركة متمردة تقاثل في دارفور غرب البلاد)، بعدما كان نائب رئيس «العسكري» محمد حمدان دقلو، الملقب ب«حميدتي»، قد التقى برئيسها مني أركو مناوي، في

جميع مكونات «الحرية والتغيير» وافقت على دخول المفاوضات المباشرة (أ ف ب)

العاصمة التشادية أنجمينا أخيراً، في إطار عمله رئيس «الجنة عليا» شكلها المجلس للتوصل إلى «اتفاق سلام»، مع هذه الفصائل التي تقاثل القوات الحكومية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بناءً على مقترحات الوساطة المقدمة من جنوب



السودان، التي تدعو إلى مشاركة هذه العملية السياسية، وبالتالي، في المرحلة الانتقالية، ما يشي بأن المجلس لا يزال يبدى اهتماماً بوساطة جوبا المدعومة مصرياً.

لكن إدريس يرى أن المجلس العسكري

بات يعلم أنّ البحث عن حاضنة سياسية من قوى تقليدية وحركات مسلحة وقبائل «ن جدي نفعاً»، بسبب «صعوبة الوصول إلى اتفاقات حقيقية مع جميع هذه القوى المتعددة الاتجاهات»، معتبراً أن «لا خيار لدى المجلس حالياً سوى التفاوض مع

الحرية والتغيير»، بسبب «التصعيد في الشوارع، وجدولة تظاهرات وعصيان مدني حتى منتصف الشهر الجاري»، كموعد نهائي للتوصل إلى اتفاق، بعيداً عن السقف الزمني الذي ينتهي اليوم.

(الأخبار)

الأزمة السودانية رافد جديد لعلاقات القاهرة وجوبا

بعد إاطاحة الرئيس عمر البشير»، وتؤدي جوبا والقاهرة دوراً مشتركاً في الأزمة السودانية، بمبادرة وساطة بين المجلس العسكري وقوى «الحرية والتغيير»، تدعم توجهات المحور الداعم لها يسمى «الثورة المضادة» خشية نجاح عملية التغيير وانتقالها إلى بلدان عربية أخرى. لذلك، يقود البلدان تحركات محكمة التنسيق لضمان وجود المجلس العسكري في معادلة السلطة المقبلة، وتقف من خلفها السعودية والإمارات بالتمويل والدعم السياسي.

من جهته، يرى الصحافي والمحلل السياسي، إبراهيم تيار، أن هناك أسباباً مباشرة وغير مباشرة أبعاد

تؤدي جوبا والقاهرة دوراً مشتركاً في الخرطوم بدعم توجهات «الثورة المضادة»

من ذلك، تقف وراء التقارب المصري - الحزب السوداني، تجعل العلاقة ترتقي إلى مستوى «التحالف السياسي والأمني الكامل في القضايا الإقليمية والقارية». ويشير في هذا الإطار، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن أبرز محفزات هذا التحالف الثوتر الزمن حول مياه النيل، وأزمة إنشاء السدود مع دول أعلى النهر، وعلى رأسها إثيوبيا، «ما يجعل من جنوب السودان موطناً قدم وحليفاً استراتيجياً وسريعاً استخبارياً تحتجازه القاهرة لخلق حالة من التوازن في المواقف السياسية على مستوى المنطقة»، لكن الكاتب والمحلل السياسي في موقع «فورتنغ» النيجو أوكينج، يعتقد أن «التحالف الثنائي (هذا) يعتبر تحالفاً مرحلياً تحكمته تطورات الأزمة السياسية التي تواجهها جوبا، وتعرّضها حالياً التوترات التي تشهدها الخرطوم، فمتى ما زالت تلك الظروف العارضة، فإنه قد يكون عرضة للانهايار لانقضاء الظروف الموضوعية التي قادت إلى التقارب»، مضيفاً أن «جنوب السودان عاجلاً أو آجلاً سيطالب بحقوقه المائية متى ما شهد استقراراً سياسياً يقود إلى انفراج في العلاقات على المستوى الدولي، بعد أن تكون العقوبات والضغط الدولية قد اتفقت طبيعياً الحال».

«الفلان» والقتل على اللون «أرض الميعاد» ليست لجميع «الأسباط»!

إلى 11 خلاك سنوات قليلة، ارتفع عدد ضحايا العنصرية بين الإسرائيليين أنفسهم. هم مقتل شاب من أصل إثيوبي برصاص شرطي إسرائيلي قبل أربعة أيام. حادثة فخرت مجدداً مشاعر الضبط التي تخزنها جماعة «الفلان» منذ عقود. بعدما نبت لها أن الاندماج في هذا المجتمع مفقاه دماء الفلسطينيين فقط.

ولأن استجابتهم كان جماعياً، أسكنوا في مراكز الاستيعاب، وتعاملت معهم السلطات كقفة اجتماعية متمايزة، إذ قسمتهم إلى جماعات وفق اعتبارات العمر وصلة القرابة والجنس. وألحق أولادهم بالتعليم الحكومي من دون استفادتهم ذويهم. هناك، عانوا تمييزاً صارخاً، لدرجة أن بعض المدارس رفضت استقبالهم، فيما عمد عدد من ذوي الطلبة الآخرين إلى إخراج أبنائهم من المدارس بحجة أنهم لا يريدون اختلاطهم بذوي الأصول الإثيوبية. كل ذلك عزّ صعوبة التأقلم والاندماج مع المجتمع الذي يعاني أصلاً من تصدعات في داخله. ومع

ولأن استجابتهم كان جماعياً، أسكنوا في مراكز الاستيعاب، وتعاملت معهم السلطات كقفة اجتماعية متمايزة، إذ قسمتهم إلى جماعات وفق اعتبارات العمر وصلة القرابة والجنس. وألحق أولادهم بالتعليم الحكومي من دون استفادتهم ذويهم. هناك، عانوا تمييزاً صارخاً، لدرجة أن بعض المدارس رفضت استقبالهم، فيما عمد عدد من ذوي الطلبة الآخرين إلى إخراج أبنائهم من المدارس بحجة أنهم لا يريدون اختلاطهم بذوي الأصول الإثيوبية. كل ذلك عزّ صعوبة التأقلم والاندماج مع المجتمع الذي يعاني أصلاً من تصدعات في داخله. ومع

ولأن استجابتهم كان جماعياً، أسكنوا في مراكز الاستيعاب، وتعاملت معهم السلطات كقفة اجتماعية متمايزة، إذ قسمتهم إلى جماعات وفق اعتبارات العمر وصلة القرابة والجنس. وألحق أولادهم بالتعليم الحكومي من دون استفادتهم ذويهم. هناك، عانوا تمييزاً صارخاً، لدرجة أن بعض المدارس رفضت استقبالهم، فيما عمد عدد من ذوي الطلبة الآخرين إلى إخراج أبنائهم من المدارس بحجة أنهم لا يريدون اختلاطهم بذوي الأصول الإثيوبية. كل ذلك عزّ صعوبة التأقلم والاندماج مع المجتمع الذي يعاني أصلاً من تصدعات في داخله. ومع

القتل الشوارع إلى ما يشبه ساحات الحرب (أ ف ب)

المُدن الكبيرة وأطرافها، في بيوت بعضها من الصفيح. كذلك يعمل قسماً كبير منهم في مهن يُصنّفها المجتمع الإسرائيلي «مهنًا وضيعة»، مثل التنظيف والبناء وجمع القمامة والرعي وغيرها. كذلك، لا يزالون يقتلون بسبب لون بشرتهم، التي كانت في أحيان كثيرة سبباً في شك الجيش أو الشرطة الإسرائيليين في أن أصحابها عرب، بما يبزر قتلهم لأنفة الأسباب، على هذه الخلفية. إن مقتل سولومون، الذي يُضاف إلى 11 حادثة مشابهة، فجر مكان الغضب بين أبناء الجالية، وادى إلى انقلاب التسمية التي أطلقها وزير الأمن ساحات حرب، حيث أخذ أكثر من 70 ألف إسرائيلي «هاتن»، بحسب التسمية التي أطلقها وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، إثر إغلاق ذوي الأصول الإثيوبية الطرقات لأكثر من 5 ساعات

صحيفة «هارتس» وجهت سؤالاً إلى عدد من المحتجين، مفاده: «لماذا تتظاهرون؟ لماذا تنفسون؟»، فجاءت الإجابات تعبيراً عن الخوف من أن يكون أصحابها الضحايا القادمين للعنصرية. بعض الأمهات قلن إنهن «يخفن على حياة أولادهن بسبب احتمال أن يُقتلوا برصاص الشرطة».

البعض تحدث أيضاً عن عدم ثقته بتحقيقات هذه الشرطة «التي توفر لقاتل سولومون حماية أمنية وفندقاً ينام فيه خلال قضائه الإقامة بقية الإسرائيليين وعدم وقوفهم إلى جانب ذوي الأصول الإثيوبية في احتجاجاتهم، بل ونهب عدد منهم إلى وصف المظاهرين ب«الحيوانات المستجلبية من غابات إفريقيا»، والتي بفضل إسرائيل أصبحت من المواطنين».

تمسكاً بهويتهم الثقافية الإثيوبية في الصورة العامة، تعكس تجربة «الفلان» في إسرائيل واقع مجتمع عنصري سازوم، وهي تخبث أن استجواب أناس من بقاع بعيدة لجلهم مواطنين في خدمة مشروع سياسي، من دون أن يكون لهؤلاء ارتباط حقيقي بالمشروع، يفعل فعله على المدى البعيد في صراع الهويات الدائر على حسم من هو الأكثر يهودية ويمينية. وربما كانت الرسالة التي خطها المحتجون على جدار «الموت للعرب» خير دليل على فهمهم لكيفية تدريج «الإسرائيلية»، وأن مفتاح الرتبة العليا في هذا المجتمع هو دمّ العرب والفلسطينيين.

